الديمقراطية الحديثة

والمزارعون (١)

كثر التحدث عن الديمقراطية في جميع أنحاء العالم . فهي تذكر في الممالك المستبدة وتردد في البلاد الحرة حتى في امريكا التي لا تفخر بشيء اكثر مما تفخر بنظامها الديمقراطي الذي أدر عليها كل الخير من سعة في الملك وبسطة في العيش ووفرة في السكان . ذلك لان شعوب الممالك الاوتقراطية تطلب الخلاص من ربقة الاستبداد وجزءاً كبيراً من سكان البلاد الحرة لم يدرك بعد حقيقة الديمقراطية . فمثلاً معظم الامريكان يرون الديمقراطية كنظام من الحكم يحكم فيه الشعب بما له من حق التصويت. الا انها في الواقع أعظم من ذلك كثيراً .أعظم من الانتخابات العامة للنواب بل من التصويت العام على القوانين وعلى الدستور . ولكن من السهل ان يخلط الانسان بين حقيقة الديمقراطية وبين نظامها والكثرة من الناس أخذت نظامها كأنه حقيقتها . ألم تشك قط شعوب الحكومات الديمقراطية تسلط الرؤساء والاحزاب واصحاب المصالح ؟ وهل نحن مقتنعون بان هنالك ديمقراطية

---

(١) اقتبس الكاتب هيكل هذه المقالة وجزءاً كبيراً من مادتها من كتاب (المزارع والعصر الحديث) تأليف ***Butterfield*** طبع شركة ماكملان

حقة ولو في الانظمة الحكومية ؟ ليس هذا كل الخطأ في ادراك كنه الديمقراطية اذ اننا نخطيء خطأ أشد خطورة مما سلف وذلك لتصورنا ان نظام الحكم الديمقراطي يحقق لنا ديمقراطية في العمل وفي المعيشة سويا . ومن الممكن اننا حتى لم نفكر في ان للديمقراطية أي علاقة بالاعمال أو بالصناعات أو بما نسميه علاقاتنا الاجتماعية . ولكننا اذا فكرنا في هذه الوجهة منها أفلا ندرك لاول وهلة ان أحسن ما تؤديه حكومة ديمقراطية هو ان تضمن لأفراد الشعب حرية حقيقية في العمل وفي الحياة ؟ وهل نحن مقتنعون بانه حتى في البلاد الحرة تكون الاحوال التي تشتغل فيها أغلبية الناس مقبولة كل القبول ؟ لقد شاهدنا تنظيم جماعات العمال في تلك البلاد وصدور التشريع الذي يقيد الاحتكار فيها ويحدد انظمة الاعمال الكبيرة بها وقد سمعنا الحاح بعض الاحزاب في أعرق البلاد الديمقراطية بوجوب المعاملة المنصفة . وما هذه الا مظاهر للجهاد العظيم في طلب ديمقراطية اكثر ليس في بلد واحد فقط بل في جميع بلاد العالم . ولا يمكننا ان نقدر قيمة طلب زيادة الديمقراطية الا اذا امعنا النظر في الاصول التي يجب ان تقوم عليها الديمقراطية الحقيقية وكمزارعين يجب علينا ان نبحث فيما تعينه تلك الاصول للمزارع ومن الممكن حصر مبادىء الديمقراطية الحقيقية فيما يلي : —

١ — حرية الافراد

٢ — المساواة في الفرص

٣ — المشاركة المسئولة في الاعمال

٤ — التعاون في سبيل المصلحة العامة

« حرية الافراد » — ما اكثر ما دونه التاريخ عن مجهودات الجنس البشري للحصول على الحرية ! حرية الافراد في العمل وفي التفكير وفي الاعتقاد وفي العبادة وفي الحكم . كل عمل حسب ما يوحيه اليه ضميره أو ارادته أو مصالحه داخل حدود القوانين العادلة والانظمة الدستورية . وقد يسلك الانسان من أجل الحرية طريقاً طويلا مضنياً يحوطه الخطر وتتخلله الآلام ولكنه لا بد من ان

يصل اليها في النهاية . اذ ان الغريزة الديمقراطية تندفع في طريقها الى حيث يكون الضوء . ضوء الحرية . روح الحياة ولكن الانسان يقصد في سعيه حقيقة الحرية لا مظاهرها . فيجب ان يكون حراً ليعمل حيث يريده حراً في ان ينتقل من طبقة اجتماعية الى طبقة أخرى . حراً في أن يوجد الاعمال . حراً في الرواح والغدو . ولكن الحرية بحال لم يدرك جميع الناس ويعترفوا بها للنوع البشري من الرفعة والجلال . فكل رجل رحل ويجب ان يقدر الانسان هذه الحقيقة فيعمل على تحرير نفسه من الجهل ومن التعصب ومن العادات المرذولة . ويجب ان يميل ميلاً صادقاً الى غاية الحسن في المواهب . فاذا اراد ان يعتبره الغير رجلا وجب عليه ان يعمل لكي يكون كذلك . ويجب ان يكون طموحاً لرفعة نفسه وان يطمح لرفعة غيره . والا يكون عنده رغبة للوصول الى درجة الرجولة الكاملة فحسب بل يجب ان يرغب في العمل للوصول اليها . فالديمقراطية الحقة لا تفيد تحرير الانسان من عبودية الغير فقط بل من عبوديته لنفسه السيئة .

هل المزارع الامريكي متمتع بالحرية ؟ ليس هنالك أي شك في انه اكثر حرية من مزارع أي مملكة أخرى وعلى الارجح توازي حريته حرية أي فرد من أي طائفة كبيرة من طوائف مواطنيه . فهو يفخر باستقلاله الذي يحسده عليه الغير . اذ انه يعتمد على نفسه في أرضه ويشتغل على طريقته ويغدو ويروح كما يشاء . يدير اعماله ويشتري لوازمه ويبيع محصولاته ويتعاقد . تقيم ابناؤه وبناته في مزرعته أو يذهبون كما يشاؤون الى حيث تتطلبهم فروع الحياة الاخرى .

ومع ذلك فهنالك قيود مبهمة غير واضحة اخذت تتطرق الى حرية ذلك المزارع . قيود وان كان كثيراً ما يشعر بها الا انه لا يعتبرها دوماً فشلاً للديمقراطية .

وهل المزارع المصري متمتع بكامل حريته ؟ انه بعيد عن ذلك بعداً كبيراً فجميع طبقات المزارعين ما زالوا يعملون مع بقية الامة على الحصول على حرية البلاد العامة وعلى العموم يحتاج المزارع المصري وعلى الاخص الصغير منه الى التحرر من رق الامية ومن العادات المكروهة ومن تسلط بعض الملاك وكبار المستأجرين وتجبر العمد

والمشايخ وغيرهم . ومن الربا الفاحش والايجار المرتفع والاجر الزهيد . ومن تفشي الرذيلة وانتشار المكيفات السامة

واهم ما يخلصه من ذلك هو تعميم التعليم وجعله اجبارياً ومجانياً ومتناسباً مع فصول الزراعة . ونشر الفضيلة بالوعظ والارشاد والاقناع الايجابي والمثل العلمي والقدوة الصالحة واصلاح الاراضي البور وتوزيعها مع ماتملكه الحكومة الآن من الاراضي الزراعية على صغار المزارعين بشروط معتدلة . والتشريع الوافي لكبح جماح صغار الموظفين وايقافهم عند حدهم وتفهيمهم حقيقة مركزهم من المزارعين وبقية أفراد الشعب المصري . ومن المهم كثيراً في حفظ كرامة المزارعين تربية شعورهم بوجوب احترام الغير ومطالبتهم للغير باحترامه لهم

المساواة في الفرص — هذا المبدأ كثير الشبه بأخيه السابق . حرية الافراد اذ الاخير يعني حرية الفرد في ان يفكر ويقول ويعمل . والمساواة في الفرص يقصد بها ان يكون لكل انسان فرصة مساوية لفرصة أي انسان آخر في ان يعيش ويكون من نفسه اكبر شخصية ممكنة . والناس بطبائعهم غير متساويين في المواهب ولا توجد أي ديمقراطية يمكن ان تسوى بينهم في ذلك . ولكن كل ما تقضي به الديمقراطية هو ان يعطى كل انسان فرصة حسنة كفرصة أي انسان آخر في ان ينمي مواهبه اياً كانت . غير ان نمو المدن وتقدمها اخذ يخفف كفة المزارع في بعض الفرص التي عنده اذا قورنت بما ينال منها فيما لو كان من سكان المدن . فهو يزداد نقصاً في الفرص التي أحسن ما توجد في الوسط الذي يكثر فيه الناس وحيث تتوافر الموارد المالية العظيمة . ففي كماليات الحياة وفي الملاهي والملذات وتوافر أسباب الراحة تفوقت المدن على القرى كثيراً . فالمحاضرات العلمية والاجواق الموسيقية والأوبرات والتياترات ودور الصور والاضواء الكهربائية ووسائل الانتقال السريع بل حتى المدارس والمستشفيات تعرض لسكان المدن اولا واحياناً لهم دون سواهم . وتتوافر هذه الاشياء توافراً تاماً في بعض مناطق الريف من امريكا ولكنها تقل في مساحات اخرى واسعة لدرجة أصبحت معها قلتها من الصفات التي تتميز بها تلك الجهات . أما في القطر المصري فالبون شاسع بين القرى والحواضر

وكل تلك الاشياء تقريباً مفقودة فقداً تاماً في قرانا . وليس هذا فقط بل ضروريات الحياة تكاد لا تكون متوافرة فيها فالوسط قذر والهواء ملوث بالغازات الكريهة المتصاعدة من البرك التي تحيط بالكثير منها ومن اكوام السماد والطرقات ملأى بالقاذورات وحتى الغذاء والملبس والمسكن تكاد لا تكون متوافرة بحالة مرضية في القرى المصرية . وعلى العموم ليست وسائل التعليم متوافرة عند الطفل القروي كما هي عند أخيه الحضري وليست وسائل التهذيب والوعظ والارشاد في معابد القرى في حالة من الحسن تماثل حالة نظائرها في معابد المدن

ان عزلة المزارع قد ساعدته في امريكا على ان يكون مستقلا وحراً ولكنها في الوقت نفسه قد تسببت في نقص فرصه التي تمكنه من مزاحمة مواطنيه الذين يعملون في المهن الاخرى . واما في القطر المصري فالمزارع ينقصه كثير من اسباب الحرية ويكاد يكون محروماً من كل فرصة تساويه باخيه الحضري في المعيشة أو في التعليم أو غير ذلك من مظاهر الحياة المختلفة

وخير طريقة لتقليل الفوارق بين حياة الريف والحضر هي ان نعمل على تقليل الفقر المنتشر بين صغار أهل الريف وعلى رفع المستوى الاقتصادي لهم واصلاح حالة عمالهم ، ومن أحسن ما يوصل الى ذلك رفع اجور العمال وخفض ايجار الاطيان والطريقة الطبيعية لذلك هي تقليل عدد الاولين وزيادة مساحه الثانية . ويكون هذا بالاكثار من مصانع الحليج ومعامل الغزل والنسيج وغير ذلك من الصناعات الاخرى التي تتطلب عدداً وافراً من العمال تسحبه مما هو زائد عن حاجة الزراعات منهم فيدعو ذلك الى ارتفاع اجورهم . ومما يفيد فائدة عظيمة في ارتفاع أجور العمال ان يهاجروا الى السودان حيث الاراضي واسعة والايدي قليله والفائدة محققة لمن يهاجر ولمن يهمهم زيادة الانتاج من محصول القطن . واما تخفيض الايجار فيأتي بزياد: الارض المنزرعة اجمالا والموجود منها بايدي صغار المزارعين على الخصوص ويكون ذلك باصلاح الاراضي البور وتوزيعها مع ما تملكه الحكومة من الاراضي الزراعية على صغار الفلاحين بشروط سهلة واثمان معتدلة : وايضاً كل ما يدعو الى قلة العمال في المزارع يخفف من المزاحمة على الاطيان فينقص ايجارها . أذا تدرجنا

في ذلك وصلنا الى توازن نسبي بين ثروات كبار المزارعين وثروات صغارهم وينتج عن ذلك ازالة الفقر المدقع من بينهم وزيادة الانتاج الفردى لهم وارتفاع المستوى الاقتصادي عندهم فيعم الرخاء وتتوافر اسباب التقدم والعمران ويصبح من الممكن ان يزاحم الريف الحضر في الملهم من وسائل التمدين واسباب الراحة

المشاركة المسئولة في الاعمال — تقضي الديمقراطية بأن يحكم الشعب نفسه وان يكون لكل فرد حق التعبير عما يراه فيما يجب ان تكون عليه تصرفات قومه فكل فرد يشترك في الحكم اذ يرجع اليه او الى نوابه بكل أمر ليبتوا فيه بالقبول أو بالرفض . هذا ما تقضي به الديمقراطية وقد ضمن الدستور المصري نصيباً وافراً منه للمزارعين . والديمقراطية تنفع الغني والفقير والمتعلم والجاهل . ترضي الفقراء لانها تسوي بينهم وبين غيرهم في الحقوق الاهلية وتعمل على تحسين حالهم واصلاح شأنهم . وتنفع الجهلاء لأنها تعمل على تخليصهم من ربقة الجهل وعلى رفعهم الى مستوى الانسان الكامل . وتفيد الاغنياء لأنها أعظم واق لهم من شر الانقلابات الشعبية الخطرة فهي تحفظ لهم ثرواتهم وتؤمنهم عليها . ويرغب فيها العلماء لأنها تحقق لهم آمالهم في تقدم الجنس البشرى بما تبثه بين افراده من مبادي الحرية ومحبة العمل واحترام الغير . ولأنها تعمل للوصول بذلك الجنس الى درجة الانسان الكامل وأخيراً لأنها رسول السلام والوئام بين جميع الناس

ويبنى طلب التوسع في الديمقراطية على فكرة وجوب اشتراك الأفراد في ادارة الاعمال كما تشترك في ادارة الشؤون السياسية . ولقد كانت الامم المتمدينة تفخر بما فيها من الحرية التي حدت بالفرد لان يستقل في ادارة أعماله الخاصة حتى اذا ما ظهرت الشركات العظيمة فات تلك الامم ان تدرك أن لعمال تلك الشركات كما لاصحاب رأس مالها وللموظفين القائمين بالعمل فيها حق في ادارة شؤونها

واختيار الديمقراطية من وجهة النظر السابقة يكون على أعظم جانب من الاهمية عند ما يطبق على الزراعة . اذ ان المزارع وان كان يدير شؤون مزرعته الخاصة خاضعاً بالطبع لتقلبات الطبيعة الا انه لا يزال مقصراً في قيامه بواجبه في ادارة اعماله المالية . فمع ان كل معاملة تحتاج في تكوينها الى طرفين ترى المزارع لا يزال

متباطئاً في القيام بنصيبه من تقدير ثمن الاشياء التي يبيعها أو يشتريها . فهو يأخذ ما يعطى له ويدفع ما يلزم بدفعه . وهو أيضاً لا يملك راس المال الكافي ولا يتمتع بالتسهيلات المناسبة لوقايته وتأمينه تلك التي تتوافر عند غيره فينتفع بها . وينتج عن ذلك تدهوره في فقد ملكية ارضه الامر الذي تفوق خطورته كل شيء آخر . والمزارعون كطائفة لهم تأثير هائل في نتيجة الانتخابات النيابية ولكن تأثيرهم ليس كبيراً في سياسة البلاد العملية اذ انهم لا يشتركون اشتراكاً مناسباً في تدبير الاعمال الكبيرة وفي تصريف القوى العظيمة التي تتأثر بها مصالحهم كما لو كان الحال في طائفة من الطوائف الكبيرة الاخرى

التعاون في سبيل المصلحة العامة — كان الناس فيما مضى يبنون ديمقراطيتهم على حرية الفرد . وأما الآن فأكثر اعتماد الديمقراطية على تعاون جميع الافراد في سبيل المصلحة العامة . (وتعاونوا على البر والتقوى) كانت دوماً من مكارم الاخلاق وهي الآن من الوطنية الصادقة والحكم الراجح والعمل الناجح

ولا يمكن في هذا العصر ان تستقل الافراد استقلالاً مطلقاً اذ يقوم بشغل العالم الآن جماعات مختلفة في تعدادها ودرجة تكاتف اعضائها وطريقة تنظيمها . والرجل المنفرد لا يمكن ان يكون حراً اذ ان الحرية الحقيقية تقضي بأن يعمل الانسان مع اقرانه . وكل من المصلحة الخاصة والمصلحة العامة تتطلب بأن يكون العمل على مبادىء التعاون فيصبح الفرد مسئولاً عن الجماعة لدرجة تكون معها تصرفاته مقياساً لاخلاقه فاذا عمل للمصلحة العامة فهو طيب الاخلاق وان هو عمل ضدها فهو رجل سوء . وفي نفس الوقت تسأل الجماعة عن صالح كل فرد منها . (الفرد للجماعة والجماعة للفرد) أحسن ما يجب ان يعمل به في عهدنا الحالي

ومن الواجب ان يكون للديمقراطية مقدرة فعالة اذا اريد دوامها وأهم بواعث المقدرة الآن تنظيم الجماعات بطريقة يعمل معها الفرد غاية جهده في تأدية احسن ما يمكنه ان يؤديه للمساعدة على انجاز عمل مشترك . والجماعات المنظمة تحتاج عادة الى عقل مدبر مرشد فلا بد لها من رئيس يطاع مادام قادراً ومنصفاً فاذا ما فقد شيئاً من ذلك بدل بغيره . وأما الاوتوقراطية فلا تمكن القائمين بأي عمل من اختيار

رئيسهم أو من مراجعته. فاذا كانت الديمقراطية تسمح بما سلف من تنظيم الجماعات فلا بد من أن تكون أصدق مقدرة وأدوم أثراً من الاوتوقراطية. ذلك لانها تستبدل العمال المجبرين بجماعات تعاونية حرة ذكية لها مصلحة في العمل. وتصلح الحقائق السابقة في الاعمال كما تصلح في انظمة الحكم ولذلك فمن أهم واجبات الديمقراطية ان تجمع بين المقدرة والحرية بتأليف جماعات تعاونية تحت زعامة رشيدة في جميع فروع الحياة ومختلف الانحاء لكي تحل محل وسائل العمل الاجبارية وأنظمة الهيئات الاوتوقراطية

والديمقراطية رابطة اخوية المثل الأعلى لها صدق الاخاء. فاذا لم توجد روح التآخي بأكمل معانيها فلا يمكن ان يكون للديمقراطية وجود. وفي الواقع لا تكون الديمقراطية الحقة الا بمعناها ولا يكفي وجود شكلها فقط. فاذا لم يمكنك ان تكون رجلا طيباً مع جميع الناس وان تشعر بقيمة وقدر كل رجل وأن تسر لنجاحه وتحزن لخيبته وتكون شجاعاً في الالحاح بوجوب المعاملة المنصفة لكل فرد وان ترغب في ان ينال كل انسان وتنال انت الفرص المؤهلة للنجاح في الحياة — اذا لم يمكن ان تكون كذلك فبقدر بعدك عنه يكون بعدك عن الاتصاف بأوصاف الرجل الديمقراطي الحر

والمزارع على العموم رجل ودود. ولا يمكن ان توجد أي هيئة كبيرة أخرى أكثر شعوراً بروح الاخاء الديمقراطية من طائفة المزارعين. غير انهم ما زالوا متباطئين في تفهم روح التعاون وأساليبه وراغبين في أساليب العمل الفردي. وعلى الارجح ستدفعهم الضرورة الى التعاون، والمزارع المصري في ضرورة قصوى للعمل على المبادىء التعاونية فهو مغبون في البيع وفي الشراء بل في التمتع بالحياة من جميع وجوهها. وليس شيء أكثر من التعاون قدرة في اظهار قوى المزارعين كهيئة من الهيئات تلك القوى التي تمكنهم من ان يحلوا في المحل اللائق بهم مادياً وأدبياً واجتماعياً: ويقصر المزارعون تقصيراً محزناً في القيام بما يجب عليهم نحو العالم والانسانية اذا هم تأخروا عن تنظيم جماعاتهم تنظيماً تعاونياً يظهر قواهم ويمكنهم من القيام بواجباتهم على أحسن وجه. وهنا تستصرخ الديمقراطية المزارعين ان يمدوا لها يد المعونة

« امداد أهل الريف للديمقراطية » — ان من الخطل في الرأي والفشل المحزن ان يهمل الزعماء الاجتماعيون في جميع أنحاء العالم اعتبار المزارعين عند ما ينظرون في اعادة تنظيم الهيئة الاجتماعية على انظمة ديمقراطية . أو ان يهمل المزارعون انفسهم في اجابة ما تتطلبه الديمقراطية من فطنتهم وقدرتهم على التعاون واخلاصهم لاحسن المباديء الوطنية. ان مجرد عدد المزارعين ذو اهمية كبيرة اذ يمكنهم من التحكم في نتيجة أي انتخاب فيمكنهم ان يوجهوها الى حيث تتحقق مباديء الديمقراطية ومن المعروف عن الزارعين انهم اكثر ميلاً الى المحافظة على القديم من طلب الطفرة . وهذا يساعد على التطور في التقدم بدلا من الطفور الى الاغراض . لان شدة الحاح المزارعين على حرية الفرد سيكون له نفع عظيم في وقت تنظيم الجماعات التعاونية حيث يخشى ضياع الاستقلال الفردي فتأتي محافظة المزارعين عليه وتنفذه وتحفظه داخل حدود الانظمة التعاونية . وهذا من أهم ما توصي به مباديء التعاون . وعلى العموم يمكن المزارع ان يساعد مساعدة جدية في تكوين ديمقراطية كاملة حقيقية ؟

جاد الله ابو العلا
استاذ علوم — اخصائي نباتي